

في الدعوى المقامة

المستأنف
المستأنف ضدها

من/ المتهم
ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك .

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الخميس الموافق 2024/08/22م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (1446-99-106) بتاريخ 1446/01/17هـ بحضور كل من:

رئيساً

الأستاذ/ ...

عضواً

الأستاذ/ ...

عضواً

الدكتور/ ...

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CFR-147962-2022) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، المقدم من الوكيل/ ...، سجل مدني رقم (...)، وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ 2023/10/01م، وتقدم بالظعن على القرار بتاريخ 2023/10/17م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه القضية بورود إرسالية (أدوات كهربائية) عن طريق جمرك البطحاء بموجب بيان الاستيراد رقم (...). وتاريخ 1437/04/19هـ الموافق 2016/01/29م، فسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين ظهور نتيجة الجهة المختصة، وبفحص العينة وردت الإفادة بالتقرير رقم (...). وتاريخ 2016/02/07م بشأن صنف (المبات) المتضمن عدم المطابقة من حيث الوسم والإرشادات، وكذلك التقرير رقم (...). وتاريخ 2016/02/13م بشأن صنف مزود (جهد ليد) المتضمن عدم المطابقة من حيث الوسم، والتقرير رقم (...). وتاريخ 2016/02/10م بشأن صنف (لفة سلك) المتضمن عدم المطابقة من حيث المقاومة الكهربائية، وتمت مخاطبة المستورد لإعادة الإرسالية إلا أنه لم يتجاوب، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قراراً بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي وترتيب العقوبات التابعة لذلك على النحو الوارد في منطوق وأسباب القرار محل الاستئناف الذي يحال إليه منعاً للتكرار.

وبإطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة من الوكيل تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن موكله لم يوقع على أي تعهد إلا على الأصل وأن الموجود في ملف الدعوى ما هو إلا صورة ولا يتعرف بها موكله وظاهر عليها علامات التزوير، بالإضافة إلى أنه ذكر في القرار محل الاستئناف أنه تمت مخاطبة المستورد إلا أنه لم يتجاوب فأين إثبات استلامه لتلك الخطابات؟، وأن على المدعية عبء إثبات استلام موكله لنتيجة المختبر وإشعاره بإعادة الإرسالية، واختتمت اللائحة بطلب قبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً وإلغاء القرار محل الاستئناف والحكم بعدم إدانة المستورد ...

وبإطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من الهيئة تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن التعهد بعدم التصرف موقع عليه من صاحب المؤسسة وبختمها ومصدق عليه من غرفة ...، وما يدفع به من كون التعهد تم تزويره ما هو إلا كلام مرسل ولا يعتد به، وأضافت المذكرة بأن الإفراج عن الإرسالية بموجب تعهد يكفل عدم التصرف فيها وأن مخالفة التعهد بالتصرف بهذه الأصناف يعد تهريباً جمركياً وفقاً للمادة (142) من نظام الجمارك الموحد، واختتمت المذكرة بطلب الحكم برفض الاستئناف المقدم من مؤسسة ...، وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف وجواب الهيئة بشأنه، تبين للجنة أن القضية قد أصبحت جاهزة للبت فيها بحالتها تلك بعد إحاطة اللجنة بوقائع القضية وكفاية ما تم تقديمه لتكوين قناعتها والفصل فيها في ضوء ما كان الاستئناف قائماً عليه من أسباب.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وبناء على تضمن التقرير ذي الرقم (...) الصادر بتاريخ 2016/02/10م بشأن صنف (لفة سلك) المتضمن عدم المطابقة من حيث المقاومة الكهربائية للوصول وإعاقة انتشار اللهب، وبعد الاطلاع على نوع المخالفة الواردة بالتقرير وعلى خطاب الإدارة العامة للشؤون الجمركية ذي القيد رقم (...) المتضمن بأن المخالفة الواردة بالتقرير تم تصنيفها من قبل الإدارة العامة للشؤون الجمركية على أنها مخالفة فنية إذ إنها من المخالفات التي تؤثر على حياة المستهلك ولا يمكن تصويبها، وبناء على ما سبق وبما أن المستورد خالف التعهد بعدم التصرف بالإرسالية لحين إجازتها من الجهة المختصة، وحيث نصت المادة (142) من نظام الجمارك الموحد على أن:

أن: "التهريب

هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب (الرسوم) الجمركية كلياً أو جزئياً أو خلافاً لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام (القانون) والأنظمة والقوانين الأخرى". الأمر الذي يثبت معه صحة عزو جرم التهريب للمستورد وحصرها بصنف (لفة سلك) دون غيره من الأصناف الأخرى

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض
قرار رقم: CR-2024-225252
الصادر في الدعوى رقم: PC-2023-225252

الواردة ضمن الإرسالية، وحيث إنه فيما يتعلق بصنفي (لمبات - جهد ليد) فإنه لما كان الثابت أن تقارير المختبر المرتبطة بهما لم تتضمن مخالفة جوهريّة وإنما جاءت مقتصرّة على مخالفة شكلية لأخلالها باشتراطات البيانات الإيضاحية والوسم والتي لا تلقي بضررها على المستهلك الأمر الذي يتقرر معه صحة إلزام المستورد بغرامة مخالفة إجراءات شكلية لتصرفه بذلك الصنفين خلافاً للتعهد المأخوذ عليه بشأنهما، وعليه خلصت اللجنة الاستئنافية إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه/...، سجل تجاري رقم (...)، لمالكهـا/...، سجل مدني رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-147962-2022) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.
ثانياً: رفض الاستئناف موضوعاً، وتأييد القرار الابتدائي في كل ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار. ويُعدّ هذا القرار نهائياً، وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.
وصل اللهم وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

أعضاء اللجنة

عضو

الدكتور/...

عضو

الأستاذ/...

رئيس اللجنة

الأستاذ/...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.